



مجلة التجارة والتمويل

[/https://caf.journals.ekb.eg](https://caf.journals.ekb.eg)

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الرابع

ديسمبر ٢٠٢١

العلاقة بين أسعار النفط والنمو الإقتصادي في مصر

د/ ماجد عبدالعظيم حسن قابيل

استاذ مساعد - المعهد العالي للاقتصاد- مدينة الثقافة والعلوم -
السادس من اكتوبر

العلاقة بين أسعار النفط والنمو الإقتصادي في مصر

مستخلص الدراسة

حاولت الدراسة إختبار علاقة السببية بين أسعار النفط العالمية والنمو الإقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٩)، تقوم الدراسة علي فرضية وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه بين النمو الإقتصادي وأسعار النفط عالميا، أي أن أسعار النفط العالمية تسبب الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد المصري، كما أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب أسعار النفط العالمية، ومن ثم فإن أسعار النفط سيكون لها تأثير كبير علي هيكل النمو الإقتصادي في مصر. حيث إتضح أن علاقة السببية بين أسعار النفط العالمية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحيدة الإتجاه في الاجل الطويل ، بينما في الأجل القصير لا توجد علاقة سببية بين أسعار النفط العالمية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإقتصاد المصري. **الكلمات المفتاحية،** الناتج المحلي الإجمالي، العرض من العمل، قوة العمل، الإنفاق الإستثماري، أسعار النفط العالمية، مصر.

Abstract

The study tried to test the causal relationship between world oil prices and economic growth in Egypt during the period (1980-2019), The study is based on the assumption that there is a two-way extrapolation relationship between economic growth and global oil prices, meaning that global oil prices cause the gross domestic product in the Egyptian economy, and the GDP causes global oil prices, and then oil prices will have a great impact on The Structure of Economic Growth in Egypt.

Where it turns out that the causal relationship between world Oil prices and real estate real GDP is one-way in the long run, while in the short term there is no causal relationship between world oil prices and real GDP in the Egyptian economy.

Keywords, GDP, labor supply, labor force, investment spending, world oil prices, Egypt.

العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في مصر

١. المقدمة

يُعد النفط الخام أحد أهم القوى الدافعة للإقتصاد العالمي، لذا فمن المحتمل أن يكون لتقلبات أسعار النفط تأثيرات كبيرة على النمو الإقتصادي والرفاهية، في الواقع، أصبح مستوى الإعتماد على النفط في الإقتصادات الصناعية واضحًا بشكل خاص في السبعينيات والثمانينيات، وعندما أدت سلسلة من الأحداث السياسية في الشرق الأوسط إلى تعطيل أمن الإمدادات وكان لها تأثيرات شديدة على الأسعار العالمية للنفط، ومنذ ذلك الحين، زادت صدمات أسعار النفط بشكل مستمر من حيث الحجم والتكرار، كما يتوقع أيضًا أن تشهد أسعار النفط المستقبلية بشكل متزايد تقلبات حادة، فمن المرجح أن يظل الطلب على النفط بطيئًا نسبيًا، مدفوعًا أساسًا بالنمو الإقتصادي وسياسات المناخ إلى حد ما، كما سيظل العرض غير مؤكد إلى حد كبير بسبب عدم الإستقرار المستمر في البلدان المصدرة وعدم اليقين بشأن إكتشاف موارد جديدة.

من الناحية النظرية يمكن أن تنتقل صدمة أسعار النفط إلى الإقتصاد الكلي عبر قنوات مختلفة، بشكل أساسي، وستؤدي صدمة أسعار النفط الإيجابية إلى زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي تقييد الإنتاج وسوف يتأثر الإنتاج الصناعي كثيف الطاقة أكثر من الصناعات القائمة على الخدمات، كما ستتطلب الزيادة المطولة في أسعار النفط تغييرات هيكلية مكلفة لعمليات الإنتاج مع آثار سلبية محتملة على العمالة.

تجدر الإشارة إلي أن تكرار صدمات أسعار النفط سواء الإيجابية أو السلبية يزيد من عدم اليقين الملحوظ في الأسعار، كما أن مثل هذا التقلب في أسعار النفط سيقلل من آفاق التخطيط وسيؤدي إلى تأجيل إستثمارات تجارية لا رجعة فيها "قناة عدم اليقين"، بسبب صدمات العرض الخارجية المحتملة التي لا حصر لها، فإن أسعار النفط عرضة لعدم اليقين في أي وقت، حتى عندما تظل الأسعار مستقرة نسبيًا على مدى فترة طويلة من الزمن، يمكن أن يؤدي حدث خارجي مفاجئ إلى تعطيل التوازن بشكل مستقل عن الأحداث السابقة ويسبب تغيرات كبيرة في الأسعار صعودًا أو هبوطًا.

بصفة عامة، يؤدي تقلب أسعار النفط عادةً إلى زيادة الشعور بعدم اليقين، في حين أن غياب التقلبات قد يغرس شعورًا زائفًا بالإستقرار، حيث يمكن أن يوجد عدم اليقين في غياب التقلبات، ومن أجل التحوط من الآثار السلبية لتقلب أسعار النفط، فمن الأهمية بمكان أن يفهم صانعو السياسات مدى أهمية الأبعاد المحتملة للتأثيرات السلبية، لا سيما وأن هناك مؤلفات مهمة تثبت وجود علاقة سلبية وغير متكافئة بين صدمات أسعار النفط ومؤشرات الإقتصاد الكلي.

بالنسبة للعلاقة بين النفط والنتائج المحلي الاجمالي يمكن توضيحها من خلال النظرية الكلاسيكية، ووفقاً لفروض النموذج الكلاسيكي في النمو يعتمد النمو في الإقتصاد علي الموارد الطبيعية (الأرض وما في باطنها)، حجم قوة العمل، رصيد رأس المال، التقدم التكنولوجي، وقدم الاقتصاديين الكلاسيك بعض الفرضيات التي توضح العلاقة بين هذه العوامل المحددة للنمو الإقتصادي، إذ أن الإنتاج الكلي، دالة موجبة في عناصر الإنتاج، أي أن حجم الإنتاج، يتأثر طردياً بكل من حجم قوة العمل، ورصيد رأس المال، والأرض "الموارد الطبيعية"، والتقدم

التكنولوجي والذي يشتمل علي عنصر التنظيم، والذي يقوم بدور هام في الكشف عن الفرص الاستثمارية الجديدة، وكذلك طرق مزج عناصر الانتاج بطرق فنية معينة حيث تتوقف نسب مزج عناصر الانتاج في انتاج سلعة أو خدمة علي الفن الانتاجي الذي يتاثر بالتقدم التكنولوجي(Higgins, 1959:57)

تحاول الدراسة إختبار العلاقة بين أسعار النفط العالمية والنمو الإقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٩)، إذ تقوم الدراسة علي فرضية وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه بين النمو الإقتصادي وأسعار النفط عالميا، أي أن أسعار النفط العالمية تسبب الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد المصري، كما أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب أسعار النفط العالمية، ومن ثم فإن أسعار النفط سيكون لها تأثير كبير علي هيكل النمو الإقتصادي في مصر .

وتهدف الدراسة إلي إختبار مدي صحة الفرضية بالإعتماد علي المنهج الإستقرائي في جمع بيانات الدراسة وإجراء إختبار مدي صحة فرضية الدراسة، وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة تم تقسم الدراسة إلي ٦ أجزاء رئيسية بالإضافة للمقدمة وهي الجزء ٢ شرح الدراسات السابقة، الجزء ٣، وضح تطور أسعار النفط، الجزء ٤ وضح توصيف لنموذج الدراسة، الجزء ٥ شرح اختبارات جذر الوحدة لإستقرار السلاسل الزمنية، الجزء ٦ وضح نتائج إختبار التكامل المشترك، الجزء الأخير تضمن الخلاصة.

٢.الدراسات السابقة

لقد حاولت العديد من الدراسات السابقة تناول العلاقة بين اسعار النفط والنمو الاقتصادي ومنها، دراسة (Kurihara(2015)، دراسة (Baffes (٢٠١٥)، دراسة معهد الدراسات المصرفية (٢٠١٥)، دراسة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (أبريل ٢٠١٥)، دراسة (Attia (٢٠١٦)، دراسة (Mohaddes and Pesaran (٢٠١٦)، دراسة (Vohra (٢٠١٧)، حسام الدين طه محسن (٢٠٢١) ويمكن المقارنة بين نتائج هذه الدراسات بجدول (١)

جدول (١)

الدراسات السابقة في بحث العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي

نتائجها	الدراسة
توصلت الدراسة إلي أن التأثيرات تختلف على الاقتصادات بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، كما توصلت الدراسة إلي أن الزيادات في أسعار النفط تؤدي إلى نمو اقتصادي إيجابي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، فعندما أصبحت أسعار النفط معقدة للغاية، وكانت المضاربة على النفط في الأسواق المالية نشطة للغاية وتأثر تغيرات الأسعار بعوامل مختلفة، تم استخدام الموارد الطبيعية الأخرى بدلاً من النفط، مثل الغاز الطبيعي المسال، للصناعات خاصة للولايات المتحدة، وتظهر نتائج VAR أن هذه التأثيرات في أحسن الأحوال تستمر لمدة سنة واحدة فقط أو نحو ذلك.	دراسة Kurihara(2015) تتناول هذه الدراسة العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي.
توصلت الدراسة إلي أن الانخفاض في أسعار النفط له آثار كبيرة على الاقتصاد الكلي والمالية والسياسات، إذ استمر فسوف يدعم النمو ويقلل من الضغوط التضخمية والخارجية والمالية في عدد كبير من البلدان المستوردة للنفط، من ناحية أخرى، سيؤدي الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى إضعاف الوضع المالي والخارجي وتقليص النشاط الاقتصادي في عدد قليل من البلدان المصدرة للنفط. كما أدى انخفاض أسعار النفط إلى إضعاف معنويات المستثمرين بشكل كبير بشأن اقتصادات الأسواق الناشئة المصدرة للنفط، ويمكن أن يؤدي إلى تقلبات كبيرة في الأسواق المالية، كما لوحظ في عدد من البلدان في الربع الأخير من عام ٢٠١٤، ومع ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط يسمح بإصلاح دعم القروض وهو دعم كبير في العديد من البلدان النامية، وضرائب الطاقة، وتنشيط الإصلاحات لتنويع الاقتصادات المعتمدة على النفط، على المدى المتوسط، ومن المتوقع أن تتعافى أسعار النفط من أدنى مستوياتها الحالية، لكنها ستظل أقل من القمم الأخيرة وتشهد تقلباً كبيراً لبضع سنوات.	دراسة Baffes (٢٠١٥) ناقشت اسباب وآثار الهبوط الكبير في أسعار النفط.
توصلت نتائج الدراسة إلي أن أسعار النفط إن بقيت عند نحو ٦٠ دولار للبرميل فلن يكون ذلك الانخفاض أثر كبير علي الناتج المحلي الغير نفطي، وعلي نمو القروض أو جودة محفظة القروض، علي الرغم من أن الحكومة لن يكون بإمكانها إدارة أي فائض مالي.	دراسة معهد الدراسات المصرفية (٢٠١٥)، التي تحاول دراسة أثر انخفاض أسعار النفط علي الاقتصاد الكويتي وعلي النظام المصرفي، دراسة تحليلية باستخدام بيانات عن الفترة (١٩٩٢-٢٠١٥).
توصلت نتائج الدراسة إلي أن الانخفاض النسبي في سعر النفط عام ٢٠١٤ قياساً بعام ٢٠١٣ قد أثر علي المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول الشرق الأوسط المصدرة للنفط، لكن آثاره كانت بشكل محدود ومتفاوتة بين الدول، وقد خلصت الدراسة إلي محدودية تأثير معدلات التضخم في دول	دراسة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (أبريل ٢٠١٥)، التي ناقشت تداعيات انخفاض أسعار النفط علي اقتصادات دول منطقة الشرق

<p>الشرق الوسط بتغيرات سعر النفط، وذلك في ظل اتباع سياسات دعم الوقود في معظمها، باستثناء إيران التي تبدو أكبر المستفيدين من انخفاض سعر النفط من حيث انخفاض معدل التضخم.</p>	<p>الأوسط المصدرة للنفط، باستخدام بيانات عن الفترة (٢٠١٣-٢٠١٥).</p>
<p>توصلت الدراسة إلي أن التقلبات في أسعار النفط لها آثار كبيرة على الاقتصاد الكلي لكل من البلدان المتقدمة والنامية، إذ يمكن أن تؤثر هذه التقلبات على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على تكلفة الإنتاج والإنفاق والاستهلاكي وسعر الصرف الذي يؤثر بدوره على التجارة الدولية، لا سيما وأن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حساسة للتغيرات في أسعار النفط لمجرد أن بعض البلدان الأعضاء هي من المنتجين والمصدرين الرئيسيين الذين من المحتمل أن يتضرروا بشدة من انخفاض أسعار النفط لأن جزءاً كبيراً من عائداتهم يأتي من صادرات النفط، في حين أن البلدان الأعضاء الأخرى مستوردة للنفط وقد تستفيد، من انخفاض أسعار النفط كمدخل في إنتاج بعض السلع، ولكنها قد تتأثر سلباً في شكل تقليص التحويلات وتقليل المساعدات الخارجية وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة انخفاض الإيرادات في الدول المصدرة للنفط نتيجة انخفاض أسعار النفط.</p> <p>كما توصلت الدراسة إلي الانخفاض الأخير في أسعار النفط كان مدفوعاً بعدد من العوامل، من بينها عدة سنوات من المفاجآت التصاعدية في إنتاج النفط غير التقليدي، وضعف الطلب العالمي، وتحول كبير في سياسة أوبك، وتخفيف بعض المخاطر الجيوسياسية، ووفقاً لنفس الدراسة فقد أظهرت الأدبيات أن صدمات أسعار النفط لها تأثير غير متماثل بمعنى أن الصدمات الإيجابية والسلبية في أسعار النفط ذات الحجم المتساوي قد يكون لها تأثيرات متباينة على النمو الاقتصادي لبلد معين.</p>	<p>دراسة (٢٠١٦) Attia، ناقشت هذه الدراسة تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي والتنمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.</p>
<p>توصلت الدراسة إلي أن الانخفاض في أسعار النفط يميل سريعاً نسبياً إلى خفض أسعار الفائدة والتضخم في معظم البلدان، وزيادة أسعار الأسهم الحقيقية العالمية، وتعتبر التأثيرات على الإنتاج الحقيقي إيجابية، على الرغم من أنها تستغرق وقتاً أطول للتحقق نحو أربعة أرباع بعد الصدمة، كما توصلت الدراسة إلي أن تأثيرات انخفاض أسعار النفط بشكل كبير تختلف بين مختلف منتجي النفط، ويمكن أن تكون منحرفة في البداية، حيث يحاول بعض منتجي النفط الرئيسيين تعويض خسارة عائداتهم من خلال زيادة الإنتاج، وبأخذ تعديلات العرض والطلب لتغيرات أسعار النفط ككل، نستنتج أن أسواق النفط تتوازن ولكن ببطء إلى حد ما، مع تأرجحات عرضية كبيرة بين أسعار النفط المنخفضة والمرتفعة.</p>	<p>دراسة (٢٠١٦) Mohaddes and Pesaran حاولت استخدام نموذج اقتصادي قياسي ربع سنوي متعدد البلدان، لقياس أثر أسعار النفط علي الاقتصاد العالمي.</p>
<p>وتوصلت نتائج الدراسة علي أنه بالرغم من استفادات دول مجلس التعاون الخليجي مالياً من ارتفاع أسعار النفط في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧، إلا أنه منذ عام ٢٠٠٨ تأثرت أيضاً بانخفاض أسعار النفط التي كان لها تأثيرات متفاوتة على ميزانيتها ونموها الاقتصادي، والتأكيد على أن إنخفاض أسعار النفط وتقلبها وراء تزايد عجز الميزانية وتضاؤل الحسابات الجارية في دول مجلس التعاون الخليجي.</p>	<p>دراسة (٢٠١٧) Vohra حاولت اختبار الآثار الاقتصادية للتغيرات في أسعار النفط داخل دول الخليج وباستخدام بيانات عن الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥) لمجموعة دول شملت البحرين والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة مجلس التعاون الخليجي.</p>
<p>وتوصلت الدراسة إلي أن العلاقة موجبة بين متوسط سعر برميل النفط والنتائج المحلي الاجمالي العراقي، وموجبة بين متوسط سعر النفط العراقي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.</p>	<p>حسام الدين طه محسن (٢٠٢١)، التي حاولت تحليل أثر التغير في أسعار النفط في النمو الاقتصادي في العراق للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)</p>

يتضح من جدول (١) اختلاف نتائج الدراسات التطبيقية حول العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط والنتائج المحلي الاجمالي في الدول المختلفة، وذلك وفقاً لطبيعة الدولة، ومن ثك فإن العلاقة بين أسعار النفط العالمية والنتائج المحلي الاجمالي غير واضحة وتختلف من دراسة لأخرى، كما تختلف عن الدراسات السابقة في أنها دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري كما تشمل الفترة (١٩٨٠-٢٠١٩) وهي فترة أطول نسبياً، بالإضافة إلي أنها تحاول اختبار العلاقة السببية بين اسعار النفط العالمية والنمو الاقتصادي في مصر بالاعتماد اسلوب نموذج تصحيح الخطأ VECM وهي اساليب قياس تُعد أحدث نسبياً.

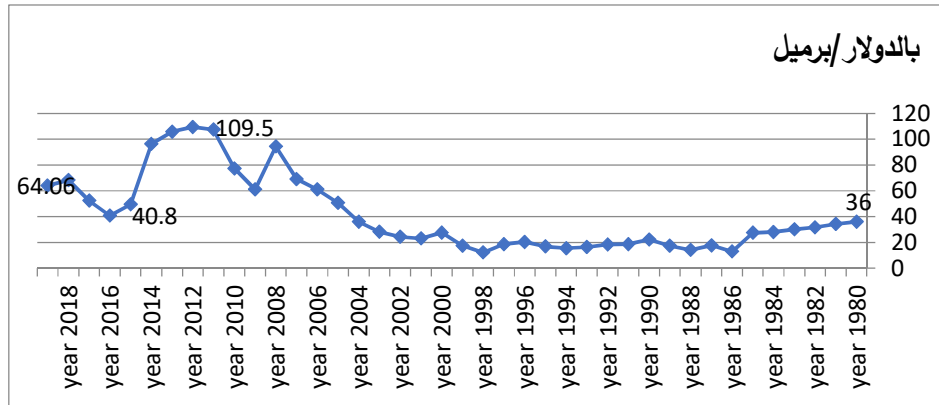
تجدر الاشارة إلي أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في أنها تطبيقية علي الاقتصاد المصري، إذ تحاول اختبار العلاقة السببية بين اسعار النفط والنمو الاقتصادي مقاسا بالنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي، بالاعتماد أسلوب نموذج تصحيح الخطأ VECM وهو اسلوب قياسي حديث نسبياً، باستخدام بيانات سلاسل زمنية عن الفترة (١٩٨٠-٢٠١٩) أي أنها تغطي فترة أطول نسبياً.

٣. تطور أسعار النفط العالمي

تتسم أسعار النفط العالمية بالتقلب الشديد، فخلال الفترة (١٩٨٦-٢٠١٤) حدث هبوط كبير لأسعار النفط، أستمرت الاولي نحو ١٨ عاماً، وأستمرت الثانية قرابة ثلاثة أعوام حتي الآن ويمكن توضيح تطور أسعار النفط العالمية بشكل (١)

شكل (١)

تطور أسعار النفط العالمي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨)



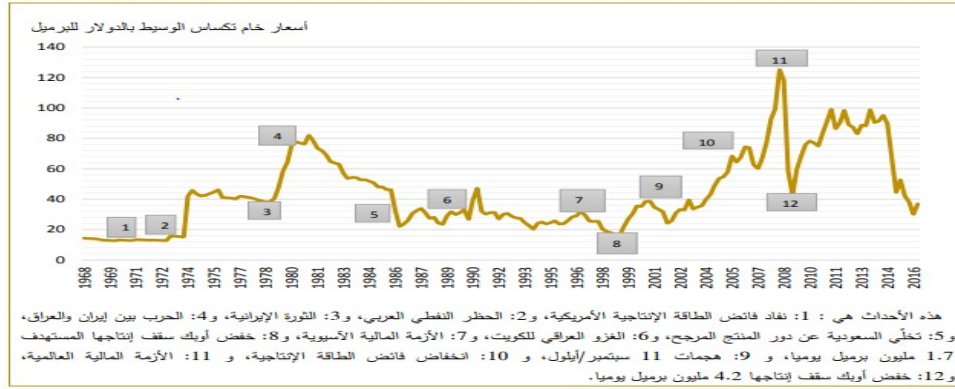
المصدر: (عبد الستار موسي، ٢٠١٥: ٢، ٣، ١١، ١٢، ١٢٦)

يتضح من شكل (١) وجود إنخفاض في أسعار النفط العالمي خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠١٤)، ويرجع الإنخفاض الحاد في أسعار النفط خلال الفترة الأخيرة الي عوامل تتعلق بجانب العرض، أي إرتفاع إنتاج النفط في بلدان غير أعضاء بمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، بالإضافة الي بعض الإجراءات التي إتخذتها بعض الدول الأعضاء في أوبك للحفاظ علي حصتها في السوق مع إنخفاض الطلب، لاسيما في بداية الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨. (البنك الدولي، يوليو ٢٠١٦: ٣)

تجدر الإشارة إلي أن الأحداث الإقتصادية والجيوسياسية خلال نفس الفترة أدت إلي وجود تقلبات مهمة في النفط ومنها حظر النفط العربي الثورة الإيرانية الحرب بين إيران والعرق الغزو العراقي للكويت الأزمة المالية الآسيوية وغيرها من الأحداث الإقتصادية والجيوسياسية والتي يمكن التعبير عنها بيانيا بشكل (٢)

شكل (٢)

الاحداث الإقتصادية والجيوسياسية



المصدر: (البنك الدولي، يوليو ٢٠١٦: ٤)

يتضح من الشكل (٢) أن الأحداث الجيوسياسية والإقتصادية لها دور مهم في التأثير علي أسعار النفط، وإن أغلبها خلال الفترة (١٩٦٨-٢٠١٦) أدى إلي أنخفاض أسعار النفط في تلك الفترة، وفي الفترة الأخيرة تعتبر الأزمة المالية العالمية بالإضافة إلي خفض أوبك إنتاجها

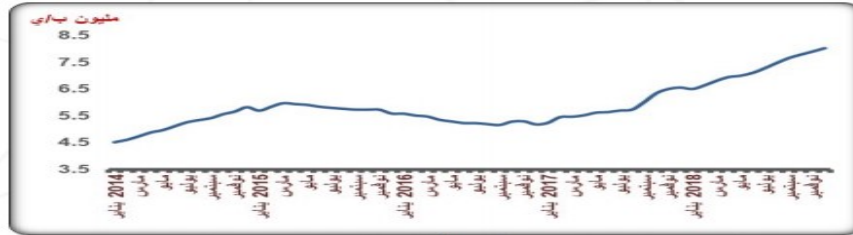
بنحو ٤,٢ مليون برميل يوميا، بالإضافة الي أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أبرز الأحداث الإقتصادية والجيوسياسية التي أثرت علي أسعار النفط في العقد الأول والثاني من القرن ٢١.

كما أدى إرتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط، لاسيما بعد نجاح إستغلال مصادر النفط غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلي تحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك لنحو مليون برميل يوميا، إلي إنخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلي عدم تأثر التطورات الجيوسياسية التي تشهدها بعض الدول العربية المصدرة للنفط كالعراق وليبيا علي حجم الإنتاج، وهوما جاء مخالفاً للتوقعات العالمية التي كانت تشير الي ارتفاع اسعار النفط في عام ٢٠١٤. (منظمة الأقطار العربية أوبك، ٢٠١٤: ٤٥-٤٦)، ويوضح الشكل (٣) تطور إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

شكل (٣)

تطور إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري

خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٥)



المصدر: (منظمة الاقطار العربية أوبك، ٢٠١٨: ٣٥)

يتبين من الشكل (٣) أرتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٥) حيث أرتفع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري من نحو ٥,٩ مليون برميل يوميا عام ٢٠١٧ لنحو ٧,٣ مليون برميل يوميا عام ٢٠١٨ أي بزيادة مقدارها بلغ نحو ١,٤ مليون برميل يوميا ونسبة بلغت نحو ٢٤,٨%، وفيما يتعلق بالمعدلات الشهرية فقد أرتفع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من نحو ٦,٥ مليون برميل/ يوميا في يناير ٢٠١٨ لنحو ٧ مليون برميل في مايو من نفس العام ونحو ٨ مليون برميل يوميا في ديسمبر من نفس العام (منظمة الأقطار العربية أوبك، ٢٠١٨: ٣٥)، وعلي الرغم من إرتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري إلا أن نصيبها من الإستهلاك العالمي للنفط قد انخفض في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ١٩٩٠، حيث إنخفض نصيب الولايات المتحدة الأمريكية

من إستهلاك النفط العالمي من نحو ٢٤% عام ١٩٩٠ لنحو ٢٠% عام ٢٠١٧، كما أنخفض نصيب إستهلاك اليابان للنفط العالمي من نحو ٨% عام ١٩٩٠ لنحو ٤% عام ٢٠١٧. (Yoshino and Alekhina, 2019: 4)

٤. توصيف النموذج

لقد أتمدت بعض الدراسات السابقة علي نموذج كوب - دوجلاس في صياغة العلاقة بين أسعار النفط والنتاج المحلي الإجمالي، ومنها دراسة (Yoshino and Hesary (2014) إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في أنها تطبيقاً علي الإقتصاد المصري بإستخدام بيانات سلاسل زمنية عن الفترة (١٩٨٠-٢٠١٩) كما تعتمد علي أسلوب نموذج تصحيح الخطأ VECM، ويمكن التعبير عن دالة كوب- دوجلاس بالصورة الرياضية التالية:

$$y_t = A K_t^\alpha L_t^\beta \quad (1)$$

تشير y_t إلي معدل النمو الإقتصادي (ويقال بالنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي)، A تشير إلي المستوى التكنولوجي (وهو ثابت)، وتعبّر K رأس المال، وتشير L إلي قوة العمل، و α تشير إلي معامل مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال، β تشير إلي معامل مرونة الناتج بالنسبة لقوة العمل.

ونظراً لأن الهدف الأساسي من الدراسة هو قياس أثر تقلبات أسعار النفط علي الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد المصري فسوف يتم إضافة أسعار النفط (O) كمتمغير تفسيرية إلي المعادلة رقم (١) لتصبح كالتالي:

$$y_t = A K_t^\alpha L_t^\beta O_t^\gamma \quad (2)$$

و يتم أخذ لوغاريتم طرفي المعادلة (٢) للحصول علي المعادلة الخطية التالية

$$\log y_t = b_0 + b_1 \log K_t + b_2 \log L_t + b_3 \log O_t + \epsilon_t \dots (3)$$

وتستخدم المعادلة (٣) كأساس لقياس أثر تقلبات أسعار النفط علي الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد المصري في الأجلين القصير والطويل، وبما أن المتغيرات في قيمتها اللوغاريتمية، فإن المشتقات الجزئية تعبر عن مرونة معدل النمو الإقتصادي بالنسبة للمتغيرات التفسيرية، b_1 تعبر عن مرونة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة للإنفاق للتراكم الرأسمالي الحقيقي، b_2 تعبر عن مرونة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة لقوة العمل، b_3 تعبر عن مرونة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة لأسعار النفط، ϵ_t هي حد الخطأ العشوائي مع افتراض تحقيقها للخواص الإحصائية التقليدية بوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت.

وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالمتغيرات التي تستخدم في الإختبارات عن حالة الإقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٩) تم جمعها من مصادر محلية "وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية"، ومصادر دولية "قاعدة بيانات البنك الدولي والانتكاد"، وتم إستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين CPI (٢٠١٠=١٠٠)، للحصول علي القيم الحقيقية لتلك المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، التراكم الرأسمالي).

وطبقاً للمنهجية المستخدمة في الدراسة تتكون الأساليب المستخدمة من ثلاثة إختبارات هما: "إختبارات جذر الوحدة، إختبار جوهانسن للتكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ .VECM

٥. إختبارات جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية:

يهدف إختبار جذر الوحدة Unit Root Test الي فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وقوة العمل وهو متغير حقيقي، والتراكم الرأسمالي الحقيقي، وسلسلة اسعار النفط باستخدام بيانات عن الإقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٩)، وذلك للتعرف على مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير علي حده، ورغم تعدد إختبارات جذر الوحدة، الا أن الدراسة الحالية سوف نستخدم إختبارين هما: إختبار ديكي-فوللر (Dickey and Fuller)، وإختبار فيلب-بيرن (Philip-perron)

ويمكن توضيح إختبار ديكي- فوللر من خلال معادلة (٤)

$$\Delta y_t = b_1 + \delta y_{t-1} + U_t \quad (٤)$$

حيث تشير (Δ) إلي الفرق الاول للسلسلة الزمنية (y_t)، ويتم إختبار فرض العدم بان المعلمة ($H_0: \delta = 0$) اي وجود جذر الوحدة في السلسلة، بمعني انها غير ساكنة، مقابل الفرض البديل ($H_0: \delta \neq 0$) اي عدم وجود جذر الوحدة، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية ساكنة. واذا كان حد الخطأ في النموذج اعلاه يعاني من الارتباط الذاتي (autocorrelation)، يمكن ان يصحح باضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطة وتصبح معادلة جذر الوحدة كالآتي: (Mallick, et al, 2016: 177)

$$\Delta y_t = b_1 + b_2 t + \delta y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^m \Delta y_{t-1} + \epsilon_t \quad (٥)$$

توصف معادلة (٥) بإختبار ديكي - فوللر الموسع (Augmented Dickey - fuller test) حيث تصبح (ϵ_t) غير مرتبطة ذاتياً وتتميز بالخواص المرغوبة (White noise). ويوضح جدول (١) نتائج إختبار ADF لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة.

جدول (١)

نتائج إختبار ديكي- فولر (Dickey and Fuller)

لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولى لمتغيرات نموذج الدراسة

ADF-test									
السلسلة الزمنية	المستوي				الفرق الأول				درجة التكامل المشترك
	بمقطع		بمقطع واتجاه عام		بمقطع		بمقطع واتجاه عام		
	t- Statistic	Prob.*	t- Statistic	Prob.*	t- Statistic	Prob.*	t- Statistic	Prob.*	
Y	1.82	1.00	-2.47	0.34	-7.16	0.00	-8.03	0.00	1
L	-0.60	0.86	-1.23	0.89	-4.80	0.00	-4.75	0.00	1
K	0.05	0.96	-1.35	0.86	-4.82	0.00	-4.93	0.00	1
O	-0.13	0.94	-3.50	0.05	-5.17	0.00	-5.13	0.00	0

المصدر: EViews 10

يتضح من نتائج جدول (١) إستقرار كافة السلاسل الزمنية عند أخذ الفرق الأول لها، اذ أن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والعرض من من العمل بالإضافة إلي سلسلة التراكم الرأسمالي الحقيقي وأسعار النفط مستقرة عند أخذ الفرق الأول لها سواء بمقطع أو إتجاه عام، وبالنسبة للمستوي فيتضح من جدول (١) عدم إستقرار كافة السلاسل الزمنية عند المستوي سواء بمقطع أو إتجاه عام، ما عدا سلسلة سعر النفط العالمي مستقرة عن المستوي بإفتراض وجود مقطع وإتجاه عام وبمستوي معنوية ٥%

ويري Hallam and Zanoli (1993) أن اختبار (pp test) له قدرة اختبار افضل وهو ادق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير. وفي حالة تضارب وعدم اتفاق نتائج الاختبارين فان الافضل الاعتماد علي نتائج اختبار (pp test). ويقدم جدول (٢) نتائج اختبار pp لجذر الوحدة علي متغيرات الدراسة.

جدول (٢)

نتائج اختبار فيليب-بيرون (PP test)

لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولى لمتغيرات نموذج الدراسة

جدول (٢)

نتائج اختبار فيليب-بيرون (PP test)

لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولى لمتغيرات نموذج الدراسة

السلسلة الزمنية	المستوي				الفرق الأول				درجة التكامل المشترك
	بمقطع		بمقطع واتجاه عام		بمقطع		بمقطع واتجاه عام		
	t- Statistic	Prob.*	t- Statistic	Prob.*	t- Statistic	Prob.*	t- Statistic	Prob.*	
Y	1.82	1.00	-2.60	0.28	-7.09	0.00	-8.09	0.00	1
L	-0.58	0.86	-1.51	0.81	-4.78	0.00	-4.73	0.00	1
K	-0.08	0.95	-1.64	0.76	-4.70	0.00	-4.79	0.00	1
O	-0.15	0.94	-2.96	0.15	-5.08	0.00	-5.02	0.00	1

المصدر: EVIEWS 10

يتضح من نتائج فيليب بيرون في جدول (٢)، مع نتائج إختبار ديكي فولر، إذ أن كافة السلاسل الزمنية مستقرة عند إخذ الفرق الأول لها سواء بإفتراض وجود مقطع أو مقطع وإتجاه عام، في حين أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوي سواء بإفتراض وجود مقطع أو مقطع وإتجاه عام، ما عدا سلسلة سعر النفط العالمي فهي غير مستقرة عن المستوي بإفتراض وجود مقطع واتجاه عام.

٦ نتائج إختبار التكامل المشترك

تعتمد الدراسة في تقدير التكامل المشترك علي أسلوب: جوهانسن للتكامل المشترك وأسلوب نموذج تصحيح الخطأ VECM.

٦،١ نتائج اختبار جوهانسن-جيسليس للتكامل المشترك

يمكن إستخدام اختبار انجل-جرانجر لمعرفة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة أم لا، إلا أن إختبار انجل-جرانجر لا يهدف لمعرفة عدد متجهات التكامل المشترك الموجودة بين المتغيرات محل الدراسة، وهو ما يتميز به إختبار جوهانسن عن غيره من إختبارات التكامل المشترك، من خلال قدرته علي إختبار عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، ويعتبر إختبار جوهانسن دعم للنتائج المتحصل عليها من إختبار انجل-جرانجر، في حالة أن أثبت إختبار جوهانسن-جيسليس (Johansen- Juselius Cointegration test) وجود متجه تكامل وحيد بين المتغيرات محل الدراسة. وعند التأكد من وجود متجه تكامل وحيد بين المتغيرات محل الدراسة بإستخدام إختبار جوهانسن-جيسليس يمكن

عندئذ تقدير معادلات نماذج تصحيح الخطأ، (Ekanayake, (Paltasingh, and Goyar, 2013: 93-94)، نتائج إختبار جوهانسن-جيسلس. (1999: 47-48) ويوضح جدول (٣) نتائج إختبار جوهانسن-جيسلس.

جدول (٣)

نتائج إختبار جوهانسن جيسلس

اختبار الأثر Trace Test										
الاحتمال		القيم الحرجة للإختبار عند مستوى معنوية ١%		القيم الحرجة للإختبار عند مستوى معنوية ٥%		الإحصائية أو القيمة المحسوبة		القيمة الذاتية		فرض عدد متجهات التكامل المشترك (r)
Pro.		Critical Value 1%		Critical Value 5%		Statistic		Eigen Value		
وجود مقطع واتجاه عام	وجود مقطع	وجود مقطع واتجاه عام	وجود مقطع	وجود مقطع واتجاه عام	وجود مقطع	وجود مقطع واتجاه عام	وجود مقطع	وجود مقطع واتجاه عام	وجود مقطع	
0.19	0.04	71.48	54.68	63.88	47.86	55.94	48.84	0.44	0.44	لا يوجد
0.30	0.11	49.36	35.46	42.92	29.80	33.66	26.64	0.32	0.31	واحد علي الأكثر
0.27	0.14	31.15	19.94	25.87	15.49	19.24	12.35	0.28	0.27	اثنان علي الأكثر
0.39	0.52	16.55	6.63	12.52	3.84	6.60	0.41	0.16	0.01	ثلاثة علي الأكثر
اختبار القيمة العظمي Maximal Eigen value Test										
0.47	0.21	37.49	32.72	32.12	27.58	22.28	22.20	0.44	0.44	لا يوجد
0.69	0.34	30.83	25.86	25.82	21.13	14.41	14.29	0.32	0.31	واحد علي الأكثر
0.36	0.11	23.98	18.52	19.39	14.26	12.64	11.94	0.28	0.27	اثنان علي الأكثر
0.39	0.52	16.55	6.63	12.52	3.84	6.60	0.41	0.16	0.01	ثلاثة علي الأكثر

(r) يشير إلى عدد متجهات التكامل المشترك.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يتضح من نتائج جدول (٣) أن الفرض الأول معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية (٤%) أي أقل من ٥% كما أن كل القيم المحسوبة لإختبار الاثر تزيد على القيم الحرجة لهذا الاختبار بالنسبة للفرض الأول عند مستوى معنوية (٥%) بإفتراض وجود (مقطع)، مما يدل على إمكان رفض الفرض العدم ($t=0$) القائل بعدم وجود تكامل مشترك، وقبول الفرض البديل ($t \neq 0$) الذي يعني وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومحدداته في النموذج محل الدراسة وهي قوة العمل وهو متغير حقيقي، والتراكم الرأسمالي الحقيقي، وأسعار النفط العالمية، ويلاحظ إختلاف نتائج الأثر مع نتائج إختبار القيمة العظمى عند الفرض الأول، إلا أنه في حالة جود إختلاف بين القيم الحرجة لنتائج إختبار الأثر Trace Test، مع نتائج إختبار القيمة العظمى Maximal Eigenvalue، يفضل نتائج إختبار الأثر وفقاً لما تشير إليه الدراسات السابقة ومنها دراسة (Luutekpohl, et al., ٢٠٠١).

كما يتبين من نتائج جدول (٣) أن الفرض الثاني غير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ٥% فأقل في حالة إختبار الأثر، كما أن كل القيم المحسوبة لاختبار الأثر تقل على القيم الحرجة لهذا الاختبار بالنسبة للفرض الثاني عند مستوى معنوية (١% و/أو ٥%) بإفتراض وجود (مقطع أو مقطع وإتجاه عام)، فإن ذلك يدل على قبول فرض العدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك لا تزيد على الواحد، مما يدل على عدم وجود متجه ثاني للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، كما يتضح أن نتائج إختبار الأثر مع نتائج إختبار القيمة العظمى، عند الفرض الثاني.

٢,٦ نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

يفترض نموذج تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين معدل النمو الإقتصادي الحقيقي ومحدداته: علاقة طويلة المدي، وعلاقة قصيرة المدي، وهي العلاقة الأنية أو المباشرة التي تظهر بين معدل النمو الإقتصادي ومحدداته في كل فترة زمنية، وتقاس من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة. (Paltasingh, and Goyari, 2013:94-95)

ومن خلال إختبار نموذج تصحيح الخطأ يتم إختبار فرض العدم بعدم وجود علاقة سببية بين متغيرات النموذج في مقابل الفرض البديل بوجود علاقة سببية بين متغيرات النموذج، حيث تستخدم قيمة t -statistic لمعامل حد تصحيح الخطأ المبطن للاستدلال على وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات. أما قيمة F-statistic للمتغيرات التفسيرية في معادلات تصحيح الخطأ فتستخدم للتعرف على وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين المتغيرات. (الطاهرة السيد، ٢٠١٤: ٤٥) وقد تم تقدير معادلات تصحيح الخطأ للمتغيرات التي وجد بينها علاقة تكامل مشترك وهي معدل النمو الإقتصادي و معدل الإنفاق الحكومي الإجمالي، ومعدل نمو الإنفاق

جدول (٤):
نتائج إختبار السببية باستخدام نماذج تصحيح الخطأ

معادلة الاتحدار المقترنة	قيمة F- statistic	Pro.	قيمة t- statistic	Pro.	فترات الإبطاء	اتجاه السببية
	Short Run		Long Run			
معادلتى التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغير في الإنفاق الإستثماري الحقيقي						
$D(\log Y)=D(\log K)$	2.54	0.07	2.30	0.03	(1)(1)	$D(\log Y) \leftarrow D(\log K)$
$D(\log K)=D(\log Y)$	3.28	0.03	2.70	0.01	(1)(1)	$D(\log K) \leftrightarrow D(\log Y)$
معادلتى التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعرض من العمل						
$D(\log Y)=D(\log L)$	3.12	0.04	-2.96	0.01	(1)(1)	$D(\log Y) \leftrightarrow D(\log L)$
$D(\log L)=D(\log Y)$	0.68	0.57	0.32	0.75	(1)(1)	$D(\log L) \rightarrow D(\log Y)$
معادلتى التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأسعار النفط						
$D(\log Y)=D(\log O)$	1.39	0.26	-1.90	0.07	(1)(1)	$D(\log Y) \rightarrow D(\log O)$
$D(\log O)=D(\log Y)$	2.37	0.09	2.27	0.03	(1)(1)	$D(\log O) \leftarrow D(\log Y)$

الإستثماري الخاص ، ومعدل نمو قوة العمل، وتم إعداد النتائج في الجدول رقم (٤) تشير نتائج جدول (٤)، إلى عدم معنوية قيمة إختبار F المحسوبة، في معادلة التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما معنوية F المحسوبة في معادلة التغير في الإنفاق الإستثماري الحقيقي، ومن ثم يمكن القول بأن هناك علاقة سببية وحيدة الاتجاه في الأجل القصير من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الإنفاق الإستثماري الحقيقي، بينما في الأجل الطويل يلاحظ معنوية قيمة اختبار t المحسوبة في معادلتى التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغير في الإنفاق الإستثماري الحقيقي الأمر الذي يعني وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه في الأجل القصير بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الإستثماري الحقيقي، أي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يسبب الإنفاق الإستثماري، وكذلك الإنفاق الإستثماري الحقيقي يسبب الناتج المحلي الحقيقي في الأجل القصير.

كما يلاحظ من جدول (٤) معنوية قيمة إختباري F, t المحسوبة في معادلة التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما يلاحظ عدم معنوية إختباري F, t المحسوبة في معادلة التغير في لوغاريتم العرض من العمل، وهذا يعني العلاقة السببية وحيدة الإتجاه من العرض من العمل إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أن العرض من العمل يسبب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاجلين القصير والطويل، بينما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لايسبب العرض من العمل في الأجلين القصير أو الطويل.

كما يتضح من نتائج جدول (٤) عدم معنوية قيمة اختبار F المحسوبة، في معادلتى التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعادلة التغير في أسعار النفط العالمية، ومن ثم يمكن القول بأنه لا توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأسعار النفط

العالمية في الأجل القصير، بينما في الأجل الطويل يُلاحظ عدم معنوية قيمة إختبار t المحسوبة في معادلة التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعنويتها في معادلة التغير في أسعار النفط العالمية الأمر الذي يعني وجود علاقة سببية وحيدة الإتجاه في الأجل الطويل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلي أسعار النفط العالمية، أي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يسبب أسعار النفط العالمية في الأجل الطويل، ويمكن تلخيص نتائج اختبار السببية بجدول (٥)

جدول(٥):

خلاصة نتائج إختبار السببية باستخدام نماذج تصحيح الخطأ

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والانفاق الاستثماري	الاتجاه	الاجل القصير	اتجاه السببية	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والانفاق الاستثماري الحقيقي
فالناتج يسبب الانفاق الاستثماري والانفاق الاستثماري يسبب الناتج في الاجل الطويل	وحيدة الاتجاه	الاجل الطويل	اتجاه السببية	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والقوي العمل
القوي العاملة إلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	وحيدة الاتجاه	الاجل القصير	اتجاه السببية	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والقوي العمل
القوي العاملة إلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	وحيدة الاتجاه	الاجل الطويل	اتجاه السببية	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأسعار النفط
فالناتج لا يسبب اسعار النفط، وأسعار النفط لا تسبب الناتج في الاجل القصير	لا توجد علاقة سببية	الاجل القصير	اتجاه السببية	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأسعار النفط العالمية
من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلي أسعار النفط العالمية	وحيدة الاتجاه	الاجل الطويل	اتجاه السببية	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأسعار النفط العالمية

يتضح من جدول (٥) أن علاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الإستثماري الحقيقي وحيدة الإتجاه في الأجل القصير، من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلي الإنفاق الإستثماري الحقيقي، بينما في الاجل الطويل ثنائية الاتجاه فالناتج يسبب الانفاق الإستثماري والإنفاق الإستثماري يسبب الناتج في الأجل الطويل، كما أن علاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وقوة العمل وحيدة الإتجاه في الأجلين القصير والطويل، من القوي العاملة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

كما أن علاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والنفط العالمية وحيدة الإتجاه في الأجل الطويل في الأجل الطويل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلي أسعار النفط العالمية، بينما في الأجل القصير لا توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأسعار النفط العالمية، ومن ثم توصي الدراسة بالاتي:

١. ضرورة تنويع الإقتصاد، لا سيما مع إنخفاض أسعار النفط عالميا، من خلال الاعتماد علي مصادر الطاقة المتجددة بدلا من مصادر الطاقة الغير متجددة.
٢. الإهتمام بتراكم الإحتياطات لمواجهة تقلبات أسعار النفط والأثار الإقتصادية المترتبة عليها.
٣. إمكانية إعداد دراسات مستقبلية تضمن المزيد من المتغيرات التي يتوقع أن تكون ذو أثر مهم علي النمو الإقتصادي في مصر، إذ يمكن الحصول علي نتائج مختلفة بمتغيرات

مختلفة، وفترة زمنية مختلفة، وبيانات مختلفة، وإستخدام أساليب قياس مختلفة كلما أمكن مثل أسلوب ARDL أو أسلوب VAR.

٧. الخلاصة

هدفت الدراسة إلي إختبار العلاقة السببية بين أسعار النفط العالمية والنمو الإقتصادي في مصر وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة تم تقسم الدراسة إلي ستة أجزاء رئيسية بالإضافة للمقدمة وهي الجزء الثاني شرح الدراسات السابقة، الجزء الثالث، وضع تطور أسعار النفط، الجزء الرابع وضع توصيف لنموذج الدراسة، الجزء الخامس شرح إختبارات جذر الوحدة لإستقرار السلاسل الزمنية، الجزء السادس وضع نتائج إختبار التكامل المشترك، الجزء الأخير تضمن الخلاصة.

وقد اتضح من نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن علاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الإستثماري الحقيقي وحيدة الاتجاه في الأجل القصير، من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلي الإنفاق الإستثماري الحقيقي، بينما في الأجل الطويل ثنائية الاتجاه فالناتج يسبب الإنفاق الإستثماري والإنفاق الإستثماري يسبب الناتج في الأجل الطويل، كما أن علاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وقوة العمل وحيدة الإتجاه في الأجلين القصير والطويل، من القوي العاملة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

كما أن علاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والنفط العالمية وحيدة الإتجاه في الأجل الطويل في الأجل الطويل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلي أسعار النفط العالمية، بينما في الأجل القصير لا توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأسعار النفط العالمية.

8- توصيات الدراسة:

١. يجب على جميع الدول المصدرة للنفط القيام بخطوات إصلاحية هيكلية تعزز سعر النفط وتساعد على امتصاص تداعياته على اقتصاداتها المحلية، لا سيما في حال نزول السعر لمستويات أدنى مما هو سائد حالياً.
٢. يجب أن تشمل هذه الإصلاحات ضبط الموازنة العامة، وترشيد الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والإستثماري، وإعادة ترتيب بعض الخطط والمشاريع التوسعية وجدولتها وفق سلم أولويات يتمشى مع التوجهات التنموية مع أخذ توافر الموارد في الحسبان.
٣. ضرورة تنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع مساهمة القطاع الخاص في الإقتصاد القومي.
٤. محاولة تطوير الدراسة الحالية مستقبلاً من خلال الإعتماد علي بيانات حديثة، أو بيانات لمؤشرات مختلفة عن القطاع النفطي، أو الإعتماد علي أساليب قياس حديثة نسبياً، كما يمكن تطوير الدراسة الحالية مستقبلاً بالإعتماد علي نموذج قياسي متطور كلما أمكن.

9- الدراسات المستقبلية:

العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدول دراسة مقارنة بإستخدام Panel Data

المراجع:

١. البنك الدولي (يوليو ٢٠١٦)، "أسعار النفط إلي أين"، الموجز الإقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد ٧.
٢. السيد، الظاهرة (٢٠١٤)، "مشكلات في الإقتصاد المصري: إطار فكري ومنهج تطبيقي"، توزيع المكتبة الأكاديمية، شارع التحرير، الدقي، الجيزة.
٣. محسن، حسام الدين طه (٢٠٢١)، أثر التغير في أسعار النفط في النمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٧) دراسة تحليلية، مجلة البحوث والدراسات النفطية، العدد ٢٠، مجلد ٣.
٤. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (أبريل ٢٠١٥)، "تداعيات انخفاض أسعار النفط علي اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط"، سلسلة تحليل السياسات، الدوحة، قطر.
٥. معهد الدراسات المصرفية (أبريل ٢٠١٥)، "تأثير انخفاض اسعار النفط في دولة الكويت وعلي المصارف الكويتية"، إدارة البحوث والاستشارات، الكويت.
٦. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، (٢٠١٨)، تقرير الامين العام السنوي الخامس والأربعون.
٧. موسى، عبد الستار (٢٠١٥)، "التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة ١٨٦٢-٢٠١٠"، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط، العدد ١٨.

1. MALLICK, L., Kumar, P., PRADHAN, K. (2016), " Impact of educational expenditure on economic growth in major Asian countries: Evidence from econometric analysis", Theoretical and Applied Economics, Volume XXIII (2016), No. 2(607), Summer, pp. 173-186.
2. Mohaddes, K., and Pesaran, H., (2016), " Oil Prices and the Global Economy: Is It Different This Time Around?", IMF Working Paper, WP/16/210.
3. Luutekpoehl, H., And Saikkonen, P., Trenkler, C. (2001),"Maximum eigenvalue versus trace tests for the cointegrating rank of A VAR Process", Econometrics Journal (2001), volume 4, pp: 287-310.
4. Paltasingh., K. R., and Goyari, P., (2013), Supply Response in Rainfed Agriculture of Odisha, Eastern India: A Vector Error Correction Approach, Working Paper, University of Hyderabad, 2013, Vol 14, No. 2, PP: 89 -104.
5. Ekanayake, E. M., (1999), Exports and Economic Growth in Asian Developing Countries: Cointegration and Error-Correction Models, Journal of Economic Development, No.2, Vol. 24, December, PP: 43-56.
6. Higgins, B. (1959), "The Classical Theory of Capitalist Development: Growth and Stagnation", No Publisher, PP: 55-75.
7. Baffes, J., et al., (March 2015), " The Great Plunge in Oil Prices: Causes, Consequences, and Policy Responses", World Bank, Policy Research Note.
8. Kurihara, Y., (November 2015), "Oil prices and Economic Growth in Developed Countries", International Journal of Business and Social Science, Vol. 6, No. 11(1).
9. Attia, S.M.A., (23 March 2016), "the Impact of Oil Prices on the Economic Growth and Development in the MENA countries", Middle East Economic Association, 15th International Conference, Middle East Economic.
10. Vohra, R., (February 2017), " The Impact of Oil Prices on GCC Economies", International Journal of Business and Social Science, Vol. 8, No. 2.
11. Yoshino, N., and Alekhina, V., (July 2019), "Empirical Analysis of Global Oil price Determents at the Disaggregated level over the last two decades", Working Paper, Asian Development Bank Institute (ADBI), No. 982.